

الضعيف يطلق على مطلق التفرد، كما قال في الرفع أيضا (ص ١٢) عن ابن عدى: "والرفع زيادة، فتقبل من الثقة" فالحديث إذن غير مقدوح رفعه. قلت: والباقون كلهم ثقات من رجال مسلم.

فقد مر غير مرة أن الرفع زيادة تقبل من الثقة مطلقا، والرفع قاض على من لم يرفع.
فائدة قيمة في الحديث المنكر:

وقال السيوطي في تدريب الراوي: "وقع في عباراتهم أنكر ما^(١)" رواه فلان كذا، وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفا، قال ابن عدى: أنكر ما روى يزيد بن عبد الله بن أبي بردة: إذا أراد الله بأمة خيرا قبض نبيها قبلها. قال: وهذا طريق حسن، رواه ثقات وقد أدخله قوم في صحاحهم". وقال أيضا: أنكر ما للوليد بن مسلم من الأحاديث حديث حفظ القرآن قال السيوطي: "وهو عند الترمذي^(٢)، وحسنه وصححه الحاكم على شرط الشيخين". كذا في الرفع والتكميل (ص ١٥) وفيه أيضا: "قال الذهبي في ترجمة أحمد ابن عتاب المروزي: قال أحمد بن سعيد بن معدان: شيخ صالح روى الفضائل والمناكير قلت: ما كل روى المناكير بضعيف" اهـ. وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري: "قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له"^(٣) وقال أيضا عند ذكر ترجمة ابن عبد الله^(٤): "أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة" انتهى (ص ١٤).

قال مؤلف الرفع: فعليك يا من ينتفع من ميزان الاعتدال وغيره من كتب أسماء الرجال أن لا تغتر بلفظ الإنكار الذي تجده منقولا من أهل النقد في هذه الأسفار، بل يجب عليك أن تثبت وتفهم وأن لا تبادر بحكم ضعف الراوي بوجود "أنكر ما روى" في حق روايته في الكامل والميزان، فإنهم يطلقون هذا اللفظ على الحديث الحسن

(١) أنكر ههنا بصيغة اسم التفضيل، راجع تدريب الراوي ص ١٥٣ نوع ١٤.

(٢) قلت: أخرجه الترمذي في أبواب الدعوات، باب دعاء الحفظ ٤: ٢٧٤ من التحفة والحاكم في الصلاة ١: ٣١٦.

(٣) مقدمة فتح الباري، ذكر محمد بن إبراهيم التيمي ٢: ١٥٨.

(٤) يعني يزيد بن عبد الله.